

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير مقدم من جمهورية إيران الإسلامية

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩ من الجزء الرابع من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وبموجب ذلك الجزء، أكد المؤتمر من جديد "ضرورة أن تواصل جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول في المنطقة، تقديم تقارير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى رئيس مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وإلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستجري قبل انعقاد ذلك المؤتمر". وبناءً عليه، يتضمن هذا التقرير قائمة التدابير التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمري استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥، فيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

٢ - وتتمتع جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها البادئة بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي طُرِحَت في عام ١٩٧٤، وطرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وبوصفها إحدى الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحيازتها لاتفاق للضمانات الشاملة مبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخضع بموجبه جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، تتمتع بسجل حافل، بين بلدان الشرق



الأوسط، من حيث الانضمام إلى الصكوك الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وهذا في الواقع دليل واضح على التزام جمهورية إيران الإسلامية الراسخ بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وبإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهو يشهد أيضاً على مدى التزام جمهورية إيران الإسلامية الثابت بتحقيق هدف حظر استحداث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها وتخزينها واستعمالها والتهديد باستعمالها.

٣ - واتساقاً مع هذه السياسة، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية وتؤكد تماماً أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥، والذي يشكل عنصراً جوهرياً من عناصر الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ١٩٩٥ والأساس الذي مددت المعاهدة بناء عليه إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً، رغم إعرابها عن بالغ القلق إزاء التأخر الطويل في تنفيذ هذا القرار، الذي أعيد تأكيد أهميته وأهمية الأعمال الكاملة لأهدافه وغاياته في مؤتمري استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠، أن القرار ما زال سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، حسبما أكدته مؤتمرا استعراض المعاهدة المذكوران.

٤ - وقد كان اعتماد خطة عمل في عام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي حث الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، على الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، يتخذ من قرار عام ١٩٩٥ إطاراً مرجعياً له، علامة إيجابية نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ حظيت بدعم جمهورية إيران الإسلامية وسائر الدول أطراف المعاهدة في الشرق الأوسط.

٥ - ومنذ اعتماد خطة العمل السالفة الذكر، أيدت جمهورية إيران الإسلامية تماماً تنفيذها الفوري والكامل. وفي ما يلي الخطوات التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية، ضمن أمور أخرى، أثناء الفترة الفاصلة بين مؤتمري استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥، فيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط:

أولاً - دأبت إيران على التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا

القرار، الذي ظلت الجمعية العامة تتخذه سنوياً دون تصويت منذ عام ١٩٨٢، تحت الجمعية “جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجديّة في اتخاذ ما يلزم من الخطوات العملية العاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وكوسيلة لتأييد هذا الهدف، تدعو البلدان المعنية إلى التقيّد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية” و “تهيب بجميع بلدان المنطقة التي لم توافق بعد على إخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بذلك، ريثما يتم إنشاء تلك المنطقة” و “تدعو تلك البلدان إلى الامتناع، ريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها أو حيازتها على أي نحو آخر، أو السماح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيها أو في أراض واقعة تحت سيطرتها”، ضمن أمور أخرى.

ثانياً - علاوة على ذلك، دأبت جمهورية إيران الإسلامية، تمشيّاً مع موقفها المبدئي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، الذي تكرر فيه الجمعية، بإشارتها “إلى أن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في المعاهدة” و بإعراها عن القلق “إزاء ما يشكله انتشار الأسلحة النووية من أخطار على أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها”، “تكرر التأكيد على أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥ سيبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته”، و “تدعو إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل تنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملاً”، و “تعيد تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقاً لهدف انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة”، وتطلب إلى إسرائيل “أن تنضم إلى المعاهدة دون مزيد من الإبطاء وألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تقتنيها بأي طريقة أخرى وأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وأن تخضع للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة جميع مرافقها النووية غير

الخاضعة للضمانات باعتبار ذلك تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن“.

ثالثاً - دأبت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً على التصويت لصالح قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، الذي يطلب فيه المؤتمر العام، بإعرايه عن القلق ”من العواقب الوخيمة التي تهدد السلم والأمن جراء وجود أنشطة نووية في منطقة الشرق الأوسط غير مكرسة بالكامل للأغراض السلمية“، ”يطلب من جميع الدول في المنطقة أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“، و ”تؤكد الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الكاملة النطاق على كل ما لديها من أنشطة نووية“ كخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما ”يطلب من جميع دول المنطقة أن تمتنع، إلى حين إنشاء هذه المنطقة، عن أي إجراءات من شأنها أن تقوض الهدف من إنشائها، بما في ذلك عمليات تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اختبارها أو اقتنائها على أي نحو آخر“.

رابعاً - واصلت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً دعمها الكامل لقرار منظمة التعاون الإسلامي المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فإن المنظمة، من خلال القرار، بإعرايها عن بالغ القلق بشأن ”ما يشكله امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية من أخطار جسيمة على أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها“ و ”ما يمثله من تهديد للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وخطر جسيم على السلام والأمن الدوليين“ وملاحظتها ”أن إسرائيل لاتزال الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“، ضمن أمور أخرى، ”تدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء وبلا شروط، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية“، و ”تؤكد مجدداً على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت حفظاً للسلم والأمن في المنطقة“.

خامساً - دأبت جمهورية إيران الإسلامية على التصويت لصالح قرار منظمة التعاون الإسلامي بشأن إدانة حيازة الكيان الصهيوني لقدرات تطوير الترسانة

النووية. وتعرب منظمة التعاون الإسلامي بهذا القرار عن بالغ القلق إزاء "تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي اعترف فيه علناً بجائزة نظامها لأسلحة نووية" و "تدين بأقوى العبارات حيافة النظام الإسرائيلي لقدرات تطوير الترسانة النووية". وهي "تعرب كذلك عن قلقها العميق إزاء قيام إسرائيل بأنشطة نووية سرية وحيافتها لقدرات نووية، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً للسلم والأمن الدوليين ولأمن الدول المجاورة لها والدول الأخرى، وتدين إسرائيل للاستمرار في تطوير وتخزين الترسانة النووية". وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة "تحث المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على إسرائيل للتخلي عن قدراتها النووية والانضمام دون تأجيل وبلا شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تضع فوراً جميع منشآتها النووية غير الخاضعة للضمانات تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية". والمنظمة أيضاً، مرة أخرى، "تؤكد مجدداً ضرورة التعجيل بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

سادساً - في سياق تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، التي فيها "تدعو الجمعية جميع بلدان المنطقة إلى أن تعلن، ريثما يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تأييدها لإنشاء تلك المنطقة، تماشياً مع الفقرة ٦٣ (د) من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وأن تودع تلك الإعلانات لدى مجلس الأمن"، كررت جمهورية إيران الإسلامية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تأكيد تأييدها الطويل الأمد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

سابعاً - شاركت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً بنشاط في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وقدمت ثلاثة تقارير عن الخطوات التي اتخذتها فيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

ثامناً - دأبت جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، على دعم الموقف العام للحركة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما يتجلى في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية للحركة. وآخر هذه الوثائق هو الوثائق الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في الجزائر العاصمة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، والذي قام الوزراء من خلاله، ضمن أمور أخرى، "بالتأكيد مجدداً على ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، و "دعوا كل الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وعملية من أجل تنفيذ الاقتراح الذي بادرت إيران بتقديمه في عام ١٩٧٤ من أجل إنشاء هذه المنطقة" و "في انتظار إنشاء هذه المنطقة، طالبوا إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن نيته الانضمام إليها، بالتخلي عن امتلاك الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بلا شروط ودون تأخير، وإخضاع كل منشآتها النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بالبحال النووي وفقاً لنظام عدم الانتشار".

تاسعاً - إضافة إلى ذلك، واصلت جمهورية إيران الإسلامية خلال هذه الفترة تأييدها الكامل لجميع القرارات والبيانات الدولية والإقليمية الأخرى، دعماً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

عاشراً - في سياق تدابير أخرى لدعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عقدت جمهورية إيران الإسلامية مؤتمري دوليين بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، في طهران يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل عام ٢٠١٠ ويومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه عام ٢٠١١، جري فيهما بحث السبل والوسائل الكفيلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ضمن أمور أخرى.

حادي عشر - شاركت جمهورية إيران الإسلامية، بسبل من بينها إجراء عدة جولات تشاورية مع الميسر، في العملية التحضيرية للمؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حسبما تقرر في مؤتمر

الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وأعلنت رسمياً في عام ٢٠١٢ استعدادها للمشاركة فيه، إلا أنه للأسف لم يعقد لا لسبب إلا لرفض النظام الإسرائيلي المشاركة في ذلك المؤتمر.

ثاني عشر - واصلت جمهورية إيران الإسلامية حواراتها ومشاوراتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما في الشرق الأوسط، بغرض تبادل الآراء وتنسيق المواقف فيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥.
